الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

الإصلاح المؤسسى ضرورة لتحقيق التقدم الاقتصادى

ورقه مقدمة من
السفير / فاروق حلمى

أهمية الاصلاح المؤسسى فى تحقيق الانطلاقة الاقتصادية ومواجهة التحديات الراهنة

أولاً – جسامة التحديات تقتضى المسارعة باصلاح مؤسسى فعال:

١- لقد تمكنت مصر خلال السنوات الاخيرة من تحقيق **انجازات ايجابية فى مجال التثبيت الهيكلى** اللازم لتوفير الاساس الملائم للاصلاح الاقتصادى، وذلك من حيث استقرار سعر الصرف وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم وخلق احتياطى كبير من النقد الاجنبى، وكذا من حيث البدء فى برامج فعلية لتحرير التجارة وخصخصة قطاع الاعمال العام وتشجيع تنمية القطاع الخاص.

٢- الا ان **ما تحقق من انجازات ليس كافيا وحده** لتمكين مصر من بدء تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، اذ لازال هناك العديد من المشاكل المترتبة على مخلفات الماضى تعوق قدرة مصر على الانطلاق والنمو. فقد كشفت التقارير المقدمة من كل من المنظمات الصناعية والتجارية المصرية والمؤسسات الدولية الى "مؤتمر تنمية القطاع الخاص" – الذى عقد فى اكتوبر ١٩٩٤ تحت رعاية كل من الحكومة المصرية والبنك الدولى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ووكالة المعونة الامريكية – عن أن الاقتصاد المصرى يواجه **تحديات ضخمة** خلال السنوات العشر الأخيرة، تتمثل فى:

- تناقص القيمة الحقيقية للأجور ومتوسط دخل الفرد السنوى، وتناقص معدلات الادخار.
- عدم كفاية معدلات الاستثمار لاستيعاب الاعداد المضافة الى القوى الصالحة للعمل والمقدرة بنصف مليون شخص كل عام، وعدم كفاية معدلات اعادة الاستثمار وتجديد المعدات فى المشروعات، ويزيد من حدة ذلك الاتجاه نحو خصخصة قطاع الاعمال العام من ناحية وعدم قيام القطاع الخاص بملأ الفراغ وزيادة استثماراته من ناحية أخرى.

- تزايد معدلات البطالة الحقيقية التى يقدرها البنك الدولى بـ ١٧,٥٪، وتوقع استمرار ارتفاعها نتيجة عدم كفاية معدلات الاستثمار، هذا بخلاف استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة المقنعة.
- انخفاض مستوى الانتاجية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الاسواق الدولية، وتناقص ارقام الصادرات.
- انخفاض نسبة القيمة المضافة المحققة من الصناعة نتيجة للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وضئالة الانفاق على بحوث التطوير، وكذا نتيجة لتأخر حالة الصناعات المغذية، وضعف الصلات المباشرة بالاسواق الدولية مما يجعل اطرافا خارجية تستفيد بالقيمة المضافة.

ويزيد من جسامة هذه التحديات، **الأخطار القادمة** فى غضون سنوات معدودة نتيجة **اتفاقيات الجات** وتحرير التجارة العالمية، التى تهدد صناعاتنا واقتصادنا مالم نسارع برفع الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية للانتاج المصرى.

٣- انتهى "مؤتمر تنمية القطاع الخاص" فى اكتوبر ١٩٩٤ الى التوصية بمجموعة من الاصلاحات التى تستهدف خلق **مناخ مواتى** خاصة فى مجالات: استقرار السياسات الاقتصادية واستمراريتها - الانظمة القانونية والادارية والقضائية - التمويل والانظمة التمويلية الوسيطة - الضرائب - الموارد البشرية. وتسعى مجموعة عمل الآن الى اعداد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات.

٤- وبافتراض انه سوف يتم بالفعل خلق مثل هذا المناخ المشجع، فان ذلك **لن يكون كافيا وحده ايضا** لتمكيننا من الانطلاق ودفع عجلة النمو. اذ أن **الأمر يعتمد على مدى قدرة الآليات والاجهزة القائمة** على تحقيق ذلك.

٥- تقتضى التحديات الضخمة التى تواجه مصر فى المرحلة الحالية **تعاونا مكثفا ومنظما بين الحكومة** والقطاع الخاص - بل والمجتمع المصرى كله - يستهدف **التركيز على تحقيق زيادات مؤثرة فى معدلات الاستثمار الوطنى والاجنبى، وتشجيع اقامة الصناعات التصديرية، ودعم الانتاجية**

ورفع مستوى جودة الانتاج والخدمات، والترويج الفعال للصادرات المصرية فى الاسواق الدولية.

٦- الا أن التساؤل يظل بعد ذلك: **كيف نحقق هذه الاهداف** - كيف نبدأ، ومن أين - وما هى الوسائل التى يمكننا اتباعها لتحقيق ذلك - **وهل يمكن للأطر المؤسسية القائمة باوضاعها الحالية ان تؤدى المهام المطلوبة لمواجهة التحديات وبدء الانطلاق**، أم انها تحتاج الى تعديل يضمن حشدا أفضل للطاقات واستخداما أمثل للموارد والقدرات ؟ ويجدر بنا فى هذا المجال أن نستفيد من التجارب الناجحة للآخرين وأن نقتدى أو نقتبس منها ما يصلح لظروفنا، خاصة وان التعثر الذى تعكسه الحقائق المتقدمة يدل على أن الاجهزة القائمة غير قادرة على تحقيق تقدم.

ثانياً - الدروس المستفادة من التجارب الناجحة لدول أخرى:

٧- تفيد تجارب دول الشرق الاقصى بانها قد استطاعت تحقيق **الطفرة الاقتصادية** الهائلة التى حدثت فى فترة زمنية وجيزة، **نتيجة مجموعة من العوامل** أهمها: اهتمامها بالعنصر البشرى وتنمية مهاراته وقدراته (تقوم سنغافورة بتدريب ٤٠٠ ألف مواطن سنويا بما يعادل ربع القوى العاملة، وبذلك يعاد تدريب الفرد كل اربع سنوات لرفع مستواه)، وكذا قيامها بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها عن طريق توفير مراكز التدريب على التكنولوجيا المتقدمة والربط بينها وبين مراكز البحث العلمى. والسعى المتواصل لرفع مستوى جودة المنتجات والخدمات، والتركيز على الصناعات المقامة من اجل التصدير، وتوفير مناخ مواتٍ لزيادة الاستثمار سواء من حيث التشريعات أو الاجراءات أو الانظمة المالية والضريبية والقضائية.

٨- ولم تتمكن دول الشرق الاقصى من تحقيق هذه الانجازات الا عن طريق ما انتهجته من **اصلاح** مؤسسى وما أقامته من **آليات لدعم الانتاجية والجودة وبحوث التطوير** من ناحية، **ولتنمية التجارة والترويج للاستثمار والسياحة** من ناحية أخرى. فلقد انشأت تلك الدول جميعها مؤسسات مستقلة

تجمع فى مجلس ادارتها كل من الحكومة والمنظمات التجارية والصناعية وممثلى مجتمع الاعمال، حيث يشتركون معا فى وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات الاقتصادية وخطط العمل فى الميادين المذكورة، فى ضوء ما يقدمه الجهاز الذى يعمل تحت توجيههم من توصيات، بالاضافة لقيام هذا الجهاز نفسه بتنفيذ خطط العمل المتفق عليها والاضطلاع بمهام تنمية الانتاجية والجودة والبحث العلمى داخليا، والترويج للصادرات والاستثمار والسياحة خارجيا عن طريق المكاتب التجارية والسياحية التى تتبع تلك المؤسسات فى الخارج.

٩- وهذه المؤسسات ليست هى بالتنظيمات الحكومية أو تنظيمات القطاع الخاص، وانما هى **مستقلة** قامت على اساس مساندة من الحكومة، ومشاركة فعالة من المجتمع وفى مقدمته مفكريه وعلمائه وشخصياته العامة ورجال اعماله. ولقد وفرت الدولة لتلك المؤسسات تمويلا ضخما ومنتظما يمكنها من الاضطلاع بمسئولياتها، واستقطاب افضل الخبرات للعمل بها بمرتبات عالية وبعقود شخصية. وتمارس هذه المؤسسات عملها بعقلية واسلوب القطاع الخاص مبتعدة بذلك عن اى شبهة للبيروقراطية، كما أنها تدر ايرادات مقابل الخدمات التى تؤديها، تضاف الى ميزانيتها وتمكنها من توسيع نطاق نشاطها والارتقاء بمستواه.

١٠- ولقد تمكنت دول الشرق الاقصى بذلك من تحقيق العديد من النتائج الحاسمة. فلقد أدى الاشتراك الحقيقى والمقنن بين الحكومة ومجتمع الاعمال فى رسم وتنفيذ السياسات الى تحفيز القطاع الخاص على توسيع نطاق استثماراته، وادى اشراك رؤساء المنظمات والاتحادات الصناعية والتجارية فى مجلس ادارة المؤسسة الأم الى القضاء على التنافس الضار القائم بينها، واستمرار كل منها فى اداء مهمته الاصلية مع التنسيق الكامل بين انشطتها وتعاونها مع المنظمة الأم لتحقيق الاهداف دون ما ازدواجية أو تضارب. كما أدى اعفاء الادارات الحكومية من الوظائف التى اوكلت الى المؤسسات المستقلة المقامة الى تخفيف الاعباء عن الحكومة وتفرغها لاداء مهامها، واضطلاع كل من الحكومة والمؤسسات باداء مسئولياته بكفاءة أعلى.

١١- ورغم انتقال عدد من الوظائف من الحكومة الى الآليات المذكورة، فان **الحكومات فى تلك الدول تستمر فى القيام بدور هام ومؤثر فى عملية التنمية**، من خلال استصدار القوانين والقرارات المتصلة بالسياسات الصناعية والتجارية التى توصى بها مجالس ادارة المؤسسات المستقلة ومراجعتها، وتوفير وتحديث البنية الاساسية والخدمات التى تزيد من قدرة الصناعة على ان تصبح اكثر منافسة، ومساندة برامج التنمية المتواصلة للانتاجية وتحسين جودة الإنتاج، وتشجيع الابتكار والاختراع، وتسهيل نقل التكنولوجيا وبناء تكنولوجيا وطنية متطورة. هذا الى جانب اضلاعها فى مجال التجارة بالتفاوض مع الحكومات الاجنبية، والسعى لحماية حقوق الدولة وتنفيذ التزاماتها فى الاتفاقيات الدولية، وتطبيق السياسات التجارية، واللوائح الخاصة بتراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ وتعميم المعلومات ذات الصلة بالتجارة الخارجية على مجتمع الاعمال وتنظيماته ... وما الى ذلك.

١٢- قد يذهب البعض الى القول بان **النظم التى طبقت فى النمور الآسيوية** وغيرها من دول الشرق الاقصى **قد لا تناسب مصر** لاختلاف ظروفها واوضاعها، الا انه **يرد على ذلك** بان الكثير من تلك الدول كان يمر بظروف مشابهة لظروف مصر الحالية، وان الانظمة المطبقة بها واشكال المؤسسات التى اعتمدت عليها فى المسارعة بعملية التنمية قد اختلفت وفقا لاوضاع كل بلد واحتياجاته، ورغم هذه الاختلافات فان القاسم المشترك الاعظم الذى يجمع بينها جميعا هو سعيها لتحقيق اهداف مماثلة (صناعات صغيرة - انتاج من اجل التصدير - دعم الانتاجية والجودة - ترويج علمى منظم للاستثمار والصادرات...)، وكذا تواجد نفس مؤسسات تنمية الانتاجية والتجارة فى كل بلد رغم اختلاف اشكالها أو تكوينها. ومن ثم فان هذه الاطر المؤسسية التى اثبتت نجاحها وساعدت على النمو السريع فى جميع هذه الدول، انما هى تصلح ايضا لمصر بشرط ان يتم "تفصيل" تلك المؤسسات على اساس يراعى اختلاف الاوضاع والاحتياجات المصرية.

١٣- يزيد من تأكيد حاجة مصر لاقامة آليات مماثلة ان **اصلاح الجهاز الادارى فى مصر** قضية ليست يسيرة **وسوف يستغرق سنوات طويلة، ولا تسمح التحديات التى تواجه مصر بالانتظار**، وانما لابد من المبادرة بانتهاج اساليب جذرية وفعالة تتمثل فى اسناد بعض الوظائف الى المؤسسات المستقلة المقترحة.

ثالثاً – الآليات المقترح اقامتها فى مصر:

- بناء على اتفاق بين الحكومة المصرية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP، تم طوال عام ١٩٩٤ تنفيذ مشروع لدراسة اقامة آليات مماثلة لتلك المقامة بنجاح فى دول الشرق الاقصى، مع مواءمتها لاوضاع مصر واحتياجاتها. وقد تم استقدام خبراء ممن شاركوا فى اقامة تلك الآليات فى الشرق الاقصى، حيث قاموا بدراسة القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة، وفحص كافة الاجهزة والهيئات المصرية الحكومية وغير الحكومية العاملة فى ميادين الانتاجية والجودة والبحث العلمى والتجارة والاستثمار والسياحة، لتقييم مدى كفاءة ادائها وتحديد مواطن القوة والضعف فيها.

١٥- أسفر المشروع عن اعداد تقرير ضمنه الخبراء نتائج دراستهم للانشطة الاقتصادية وتقييمهم للجهات المصرية العاملة فى الميادين المذكورة، وخلصوا الى ضرورة تركيز الجهود على محورين رئيسيين من اجل دعم الانتاجية على مختلف المستويات:

أ- تنفيذ برامج مساندة من قبل الحكومة للمساعدة على تحقيق قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادى، وتأكيد التوجه التصديرى للاقتصاد المصرى، وضمان تواصل النمو الاقتصادى.

ب- خلق الأطر المؤسسية القادرة بالفعل على تنفيذ ذلك.

١٦- ولقد اعرب الخبراء عن اعتقادهم بان البرامج المقترح تنفيذها بمساندة الحكومة ينبغى ان تركز على المجالات التاليـــة:

- تشجيع التصدير، بما يتضمنه من انتهاج انظمة جديدة للالتزام بالمعايير الدولية.
- تنمية الصناعات الصغيرة.
- تنمية الصناعات المغذية.
- تدريب وتنمية الموارد البشرية.
- انتهاج تكنولوجيا جديدة ملائمة.

- الاهتمام بتصميم المنتجات وبحوث التطوير.

وقد اقترح الخبراء عددا من الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة المدى الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف.

١٧- ولتنفيذ هذه البرامج، **اعرب الخبراء عن ايمانهم بضرورة تواجد أطر مؤسسية فعالة وقادرة،** وجمعت مقترحاتهم ما بين اصلاح وتدعيم مؤسسات قائمة، وبين خلق آليات ومؤسسات جديدة تستوعب ما يصلح من أصول وموارد بعض المؤسسات القديمة التى رأوا ضرورة ادماجها فى الجديدة. ولقد **تبين للخبراء من فحصهم للمؤسسات القائمة انه يكتنفها صعوبات جسيمة تعوق** قدرتها على تنفيذ السياسات المرجوة، من بينها:

- نسبة عالية من العمالة الزائدة، وشيوع البيروقراطية، وضعف الحافز والروح المعنوية نتيجة ضئالة المرتبات.
- عدم وجود تناسب بين القدرات والخبرات المتوفرة وبين احتياجات السوق، خاصة بالنسبة للتسويق فى الخارج.
- قدم المعدات وعدم مسايرتها للتقدم التكنولوجى، وضعف الدراية والخبرة الفنية بالتالى.
- عدم توفر التمويل الكافى لاداء الانشطة.
- عدم توفر الثقة لدى قطاعى الاعمال الخاص والعام فى قدرات المؤسسات، وعزوفها عن استخدام خدماتها على اساس تجارى.

١٨- وفى ظل هذه المعطيات، انتهى التقرير الى **حتمية اقامة آليتين جديدتين مستقلتين** على المستوى القومى، تكونا على غرار المؤسسات القائمة فى الشرق الاقصى، ولكنهما تختلفان فى تكوينهما واغراضهما بما يلائم الظروف المصرية. ويحكم إنشاء هاتين الآليتين **المبادىء العامة** التالية:-

- ان البرامج والأنشطة التى يقترح اضطلاعهما بها مبنية على أساس إحتياجات المرحلة الحالية والمستقبلية للإقتصاد المصرى.
- ضرورة الإستفادة من المؤسسات القائمة ما أمكن - باستثناء تلك التى اثبتت عجزا كاملا عن تحقيق الأغراض - وقيام المؤسستين الأم الجديدتين بتسهيل عمليات التخطيط والتنسيق لأنشطة المؤسسات القديمة الصالحة بعد تطويرها ، وسد النقص ببرامج إضافية مكملة.

- استقلال المؤسستين الجديدتين وممارستهما للأنشطة المرسومة خارج إطار الجهاز الحكومى الذى يحتاج إصلاحه الى وقت طويل، وتقاضى العاملين بهما - بعقود شخصية - لمرتبات تفوق مرتبات القطاع الخاص ضمانا لتوظيف أفضل الخبرات وتوفيرا للحافز.
- اضطلاع المؤسستين ببعض المهام التى ينبغى أصلا أن يقوم بها القطاع الخاص، وذلك الى حين توفر القدرة لديه لتوليها.
- تكوين مجالس إدارة المؤسستين على أساس مبادئ تحقيق "الشراكة" الكاملة والحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، ومنح القطاع الخاص دورا قياديا فى النشاط الأقتصادى.
- اشتراك رؤساء التنظيمات الصناعية والتجارية والمهنية القائمة فى إدارة المؤسستين بما يقوى "الشراكة" اللازمة على المستوى القومى، ويضمن التزام تلك التنظيمات فى ادائها لانشطتها بالاستراتيجيات التى يتم الإتفاق عليها على مستوى المنظمة الأم.
- قيام الحكومة بضمان توفير مورد مالى منتظم للمؤسستين الجديدتين لتمكينهما من اداء مهامهما، يضاف الى ما تدرهما من عائد مقابل الخدمات التى تقدمانها، وبمرور الوقت وازدياد قدرتهما على اجادة تلك الخدمات فانهما تصبحان معتمدتين على انفسهما فى التمويل.
- أهمية مشاركة الدول والمؤسسات المانحة فى مرحلة انشاء المؤسستين.
- أهمية الاستعانة بخبرات اجنبية لتدريب العناصر المختارة للعمل فى المؤسستين. وقد أعربت المؤسسات المناظرة فى هونج كونج وسنغافورة عن استعدادهما للمعاونة فى انشاء الآليات الجديدة فى مصر وتدريب اعضائها.

١٩- ولضمان التنسيق بين الآليتين المقترحتين، أوصى التقرير بانشاء :

المجلس الاعلى للتنمية الأقتصادية:

- يكون برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية اعضاء من مجالس ادارات المؤسستين الأخريين العاملتين فى مجال الأنتاجية والجودة وبحوث التطوير، وفى مجال تنمية التجارة والأستثمار والسياحة.

- يتولى المجلس بالإضافة للتنسيق بين الاستراتيجيات وبرامج العمل فى الميادين المذكورة، توجيه مساعدات التنمية المقدمة من الدول والمؤسسات الدولية المانحة وفقا للأولويات التى يتم الاتفاق المشترك عليها، بما من شأنه تفادى التكرار والازدواجية وتحقيق الاستخدام الامثل للمساعدات.

٢٠ - فيما يلى نبذة موجزة عن الآليتين المقترحتين، وتكوينهما وأنشطتهما :

مجلس الانتاجية والجودة وبحوث التطوير:

- يختص بدعم الانتاجية فى مختلف الميادين الصناعية والزراعية والخدمية، وبتحسين جودة الانتاج، ونقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمى - موجها جهوده الى مستويات ثلاث :
- **مستوى السياسات** : عن طريق تقديم التوصيات الى الحكومة بشأن توفير المناخ وتدعيم وخلق الآليات التى تحتاجها تنمية الانتاجية .
- **مستوى الصناعة** : عن طريق تحديد المشاكل المعوقة للنمو، واعداد استراتيجيات لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية.
- **مستوى المشروع** : عن طريق توفير المساندة الفنية للمشروع وتدريب القوى العاملة فيه من عمال ومديرين .
- ويتكون المجلس من مجلس ادارة يرأسه أحد نواب رئيس الوزراء ويضم عددا من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلين لقطاعى الاعمال العام والخاص ولميادين الادارة والقوى العاملة والمهنية والحرفية والاكاديميين. ويشمل المجلس ادارات للبحوث - وتخطيط السياسات - ونقل التكنولوجيا - وتقديم الاستشارات - والتدريب - والجودة المتكاملة. كما يتبع المجلس "مراكز اقليمية للانتاجية" تقوم بالتنفيذ الفعلى لبرامج دعم الانتاجية والادارة والجودة، وتقديم الاستشارات والتدريب للمشروعات. ويتولى المجلس ايضا توجيه المراكز والمعاهد والهيئات الاخرى المعنية والتنسيق بينها .

مجلس تنمية التجارة والاستثمار والسياحة :

- وهو ذو التوجه الخارجى، ويختص باستكشاف الاسواق الدولية الملائمة لتصدير المنتجات المصرية واحتياجاتها واجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط السياحة الى مصر، والقيام بالدعاية اللازمة لدعم صورة مصر فى الخارج وترويج منتجاتها وابرازها كمركز ملائم للاستثمار والسياحة. كما يقوم بتنظيم عقد المعارض فى الداخل والخارج والاشتراك فى المعارض الدولية. ويتولى تنفيذ برامج فى الداخل لتعميم المعلومات التجارية والتعريف بالاسواق المستهدفة ومتطلباتها.
- ويتكون المجلس من مجلس ادارة برئاسة احد نواب رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلى قطاعى الاعمال العام والخاص وممثلين لقطاعات النقل البحرى والجوى والبنوك وسوق المال. وينطوى المجلس على ادارات رئيسية لتخطيط السياسات - ولعمليات تنمية الاسواق - وللاشراف على المكاتب التجارية والسياحية فى الخارج - ولاقامة المعارض والمؤتمرات الدولية فى الداخل. كما يضم اقساما للمعلومات والبحوث والمطبوعات والمعارض وغيرها.

٢١- يعتزم البرنامج الانمائى للامم المتحدة UNDP تقديم التقرير الخاص بهذه الاصلاحات المؤسسية الى اجتماع يتم الدعوة لعقده على مستوى عال فى آخر مارس القادم.

الخلاصة:

٢٢- لقد كثر الحديث عن الاهداف، وكثر عقد المؤتمرات والندوات التى تنتهى يوميا تقريبا باصدار توصيات وتكرار ترديد نفس الاهداف، ولقد آن الأوان لادراك ان **تحقيق الاهداف لن يتأتى**

باستخدام **نفس الوسائل والآليات القائمة**، وأن الأمر يقتضى **تغييرا جذريا يتلائم مع جسامة التحديات** التى تواجه الوطن، واستحداث آليات قادرة على التصدى لهذه التحديات والتغلب عليها.

٢٣- لقد طالب السيد **رئيس الجمهورية** فى الاجتماع الذى عقده يوم ١٢ يناير الجارى لتقييم الاداء فى مختلف قطاعات الدولة **باشتراك المستثمرين فى رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية**. ولكى يتحقق هذا التعاون ويكون فعالا فانه ينبغى أن يكون فى صورة **شراكة مقننة** ومبنية على اساس تنظيم جيد ومؤثر مثلما تم فى دول الشرق الاقصى. ولا يكفى ان يكون ذلك فى صورة لجنة أو لجان عليا، وانما يجب ان يساند ذلك **اجهزة قوية ومتكاملة**.

٢٤- كذلك فقد ابرز السيد **رئيس الجمهورية** ضرورة زيادة **الانتاجية** الصناعية والزراعية، والتركيز على الصناعات ذات **القدرة التصديرية**، واحداث **نهضة استثمارية** من خلال تشجيع رأس المال المصرى والاجنبى وازالة كل العقبات امامه، وتمثل الآليات المقترحة فى مشروع الأمم المتحدة السبيل العملى والادوات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف، مثلما تم فى دول الشرق الاقصى.

٢٥- ان قيام مثل هذه الاجهزة المستقلة خارج اطار الجهاز الحكومى **ليس بالأمر الجديد فى مصر**. فلقد تم ذلك فى انشاء بعض المؤسسات مثل "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" و "الصندوق الاجتماعى للتنمية"، واثبت كل منهما فعاليته، **ويجدر بنا أن نعممه فى المرافق الحيوية للاقتصاد المصرى**.